Save the Children

Al Mezan Centre for Human Rights

B'TSELEM
בצלם
بتسيلم

World Health Organization

United Nations Human Rights
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

unrwa الاونروا 60 YEARS

unicef

Defence for Children International/Palestine Section
الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فرع فلسطين

الهيئات المعنية بحماية الطفل تبدي قلقها حول الإساءة للأطفال المعتقلين

[القدس، 9 حزيران/يونيو 2009] – بلغ عدد الأطفال المعتقلين في السجون الإسرائيلية حوالي 700 طفل خلال عام 2008، بمن فيهم 20-30 طفلاً كانوا محتجزين رهن الاعتقال الإداري على أساس بينات غير معلنة، وذلك وفقاً لتقرير صدر اليوم عن الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين.

هذا التقرير، الذي يتضمن شهادات من أطفال معتقلين سابقين من مختلف أنحاء الضفة الغربية، يظهر بوضوح أنه تجري محاكمات لأطفال في عمر يصل إلى 12 سنة أمام محاكم عسكرية إسرائيلية وتتم محاكمتهم كبالغين حالما يبلغون سن 16 عاماً، على نقيض من القانون الإسرائيلي الذي يعتبر أن سن البلوغ هو 18 عاماً.

إن المحاكم العسكرية الإسرائيلية تنتهك العديد من الحقوق المتعلقة بالمحاكمة العادلة حسب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتتغاضى عن المبادئ الأساسية لقضاء الأحداث. على سبيل المثال، في كل القضايا تقريباً، يكون الدليل الأساسي المستخدم في إدانة الأطفال هو الاعتراف الذي يؤخذ منهم من خلال تحقيقات قسرية تجري في غياب محام. وكانت التهمة الأكثر شيوعاً بين التهم الموجهة للأطفال رمي الحجارة (حوالي 27%)، والتي تبلغ عقوبتها القصوى السجن لمدة 20 سنة. كما رفض إطلاق سراح الأطفال بكفالة في 90% من القضايا. ومع إمكانية العقوبات القاسية، ينتهي الأمر بحوالي 95% من القضايا بأن يقر الطفل بأنه مذنب، سواء ارتكب الجرم أو لم يرتكبه.

احتجزت الغالبية العظمى من الأطفال في مرافق اعتقال داخل إسرائيل في تناقض مع القانون الدولي. وبالنتيجة، لم يحظ الكثيرون منهم بزيارات من الأهل بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على الوصول والتنقل. فضلاً عن ذلك، لا تتوفر خدمات التعليم الأساسية سوى في اثنين من السجون الخمسة التي يحتجز الأطفال فيها.

وقد تحدثت الممثلة الخاصة لليونيسف باتريشيا ماكفيليبس بالنيابة عن المنظمات الإسرائيلية والدولية والفلسطينية العاملة على قضايا حماية الطفل في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، مشيرة إلى "إن

حكايات الأطفال والبيانات والنتائج الواردة في تقرير الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال تبرز الحاجة الملحة لأن تحترم إسرائيل التزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل وقواعد الأمم المتحدة المعيارية الدنيا لإدارة قضاء الأحداث". كما وجهت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب مؤخراً توصيات قوية اللهجة لإسرائيل.

تحمل مجموعة حماية الطفل اسم "1612" لأنها تراقب الانتهاكات الجسيمة المرتكبة من كافة الأطراف ضد الأطفال في أوضاع النزاع بتكليف من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1612. وتقوم المجموعة بالتبليغ بشكل منتظم عن قتل الأطفال وإصابتهم، وتجنيدهم أو استخدامهم في قوات أو جماعات مسلحة، والاعتداءات على المدارس والمستشفيات، والاختطاف، والحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية، والاعتقال، والتعذيب، والتشريد القسري.

تتولى اليونيسف رئاسة المجموعة، والتي تضم أيضاً مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والأونروا، ومنظمة الصحة العالمية، وائتلاف إنقاذ الطفل، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، وبتسيلم، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

تتضمن أبرز التوصيات التي يوردها تقرير "الأطفال الفلسطينيون الأسرى" رفع سن البلوغ بالنسبة للأطفال الفلسطينيين إلى 18 عاماً انسجاماً مع القانون الإسرائيلي، وضمان أن لا يحتجز أي شخص لم يبلغ الثامنة عشرة من العمر رهن الاعتقال الإداري دون توجيه تهمة أو محاكمة ودون وجود ضمانات كافية باتباع الإجراءات المناسبة وفقاً للقانون الدولي، وإجراء التحقيقات في وجود محامي الطفل وولي أمره.